

أكد أن المنصة التعليمية أثبتت فشلها سواء للمعلمين أو للطلبة

الكندري يطالب «التعليمية» باستدعاء وزير التربية لمناقشة وحل مشاكل الطلبة وأولياء الأمور

بدر السهيل

طالب النائب فيصل الكندري لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية بضرورة استدعاء وزير التربية لمناقشة وحل الكثير من المشاكل العالقة للطلبة وأولياء الأمور.

وقال الكندري في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس إن قرارات إنهاء العام الدراسي انت بجهود من سمو رئيس مجلس الوزراء واللجنة التعليمية في مجلس الوزراء، لافتاً إلى أن دور وزير التربية اقتصر على الإعلان عن هذه القرارات، وأضاف «والآن وبعد أن اتخذ القرار نريد أن نعرف مبررات الوزير في عدم اتخاذ أي قرار حتى منتصف يوليو الجاري بشأن إنهاء العام الدراسي وهو ما قرره أغلب دول العالم». وأشار الكندري إلى أنه طلب في استجوابه لوزير التربية بتاريخ 16 من الشهر الماضي الكثير من الإيضاحات التي لم يجد عليها الوزير، وأنه كان يتبنى أن يكون لدى وزير التربية خطة واضحة ومبررات مقنعة للطلبة وأولياء أمورهم. وقال «الوزير يقول إنه



فيصل الكندري



مشاهدة الفيديو

في آخر ثلاثة أيام عدلنا على الخطط.. وأنا أقول له: في آخر ثلاثة أيام تم توجيهك يا معالي الوزير بإنهاء العام الدراسي، ولكن واضح مع الشعب الكويتي». وأكد الكندري أن المنصة التعليمية انتهت فشلها سواء للمعلمين أو للطلبة، لافتاً إلى أن طلبة الصف الثاني عشر لا

استبعدت وجود إجماع نيابي حول القانون دون خطة

الهاشم تطالب الحكومة بخطة واضحة حول آلية صرف وصاد الـ 20 مليار دينار

رشيد الفهم

طالبت رئيسة اللجنة المالية النائب صفاء الهاشم الحكومة بخارطة طريق بشأن آلية صرف وصاد العشرين مليار دينار التي تطلب الحكومة اقتراضها وفق المشروع بقانون في شأن الدين العام، مستبعدة أن يكون هناك إجماع نيابي عليه ما لم تكن هناك خطة واضحة للمصرف والساد.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس، إن إجماع اللجنة الأسبوع المقبل سيناقش الكثير من المواضيع وأهمها متابعة مناقشة مشروع قانون الدين العام بحضور فريق وزارة المالية.

وبيّنت أن اللجنة طرحت في اجتماعها السابق استفسارات كثيرة على الفريق برئاسة وكيل الوزارة صالح الصرعاوي نظراً لعدم حضور وزير المالية، وطلبت اللجنة إفادتها بمجموعة من الإيضاحات عن الخطة الكثرية على صياغة مشروع القانون.

وعن تصريحات وزير المالية الأخيرة عن أن تثبيت التصنيف الائتماني للدولة يضعها في مصاف الدول، قالت الهاشم إن تثبيت التصنيف يعتمد على أمور



صفاء الهاشم



مشاهدة الفيديو

كثيرة وإن كان الوزير لا يعلم ذلك فستبحث له عن عذر. وأوضحت الهاشم أن الكويت مازالت تحتفظ بجدارة ائتمانية ولكن هناك فساد تم كشفه سواء في تحقيق «اليورفايتير» أو الكتاب الذي أصدره المدعي العام بكاليفورنيا حول صفقة ما يسمى بشأن إنشاء هيئة عسكرية بلوس انجليس ومصادرة الأموال الكويتية بموجب القوانين هناك. وأضافت «كذلك هناك موضوعات حول الاتجار بالبشر وتجار الإقامات»

الهاشم تقترح عدم تجديد إقامة من تجاوز الـ 60 عاماً

قدمت النائب صفاء الهاشم اقتراحاً برغبة جاء فيه: نظراً لاستمرار وجود الخلل في التركيبة السكانية وتزايد أعداد الوافدين، ومشاكل البنية التحتية نتيجة هذا الخلل، وبعد تفشي جائحة كورونا التي عرت وبيّنت مشاشة الوضع وانعكاس ذلك سياسياً وأمنياً مما أدى إلى تعثر سياسة الاحلال المتبعة منذ سنون من الحد من العمالة الوافدة في وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، لذا أقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام الجهات الحكومية ذات الصلة بتشكيل لجنة مشتركة يصدر بها قرار من مجلس

الوزراء للنظر في التركيبة السكانية الحالية في البلاد وأثارها ووضع الخطط والتوصيات اللازمة للحد من العمالة الوافدة والعمالة الهامشية منها «السائبة» وتحقيق التوازن بين المواطنين والمقيمين في البلاد وذلك من خلال إصدار قرارات في أقرب وقت ممكن تنص على الآتي:

- 1- لا تجديد لإقامات الوافدين ممن تجاوز عمره سن الـ 60 عاماً وعدم اعطاء اي استثناءات لتحويل الإقامة.
- 2- ترحيل جميع الوافدين الموجودين بمستشفيات الطب النفسي مما يخفف العبء عن كاهل وزارة
- 2 - كشف تفصيلي موضح به الأسماء والمسلمات الوظيفية والمؤهلات العلمية لجميع من تم صرف مكافآت مالية (بونص) لهم من مستوى موظف اداري ومدير ادارة.
- 3 - هل تم الأخذ بالاعتبار مبدأ تقليص النفقات ووقف الهدر المالي وتوصيات القيادة السياسية عند صرف المكافآت (بونص) للموظفين؟
- 4 - جدول يوضح إجمالي قيمة المكافآت المالية (بونص) التي تم صرفها لمديري الدوائر ورؤساء الأقسام ومن في مستواهم خلال العام 2016 حتى 2020 مع بيان الأسماء والمسلمات الوظيفية والشهادات العلمية وقيمة المكافآت المالية لكل منهم وشهادات الخبرة الخاصة بهم.

..وتسأل عن صرف «بونص» في «الكويتية»

وجهت النائب صفاء الهاشم سؤالاً لوزير المالية بدر الشهيان جاء فيه: قامت شركة الخطوط الجوية الكويتية بصرف مكافآت (بونص) لبعض موظفي الشركة، وقد تم صرفها بصورة منفصلة وليس مع راتب شهر إبريل، هذه المكافآت اختلفت آلية توزيعها وتقييمها عما أتيت عليه ادارات الخطوط الجوية الكويتية السابقة مما وقع الظلم على بعض الموظفين خصوصاً مع ظهور جائحة كورونا المستجد والتشديد بعدم الأهدار في المال العام، لذا يرجى تزويدنا بالآتي:

- 1 - ما أسس التقييم والمعايير الفنية التي تم الاعتماد عليها في صرف المكافآت المالية (بونص) للوظائف في صرف موظف أو مدير دائرة إلى ما فوق؟

الإجراءات بشأن طلبة الجامعات والتطبيقي وأيضاً آلية الابتعاث في الخارج لطلبة المدارس الخاصة. وقال الكندري ان الوزير أعلن عن التعليم عن طريق الاون لاين لكن هل الوزير لديه استعداد لتوفير «أبناء» لجمع الطلبة خاصة وأنه وبحسب الدستور يجب أن تلتزم الوزارة وعلى الوزير أن يتحمل مسؤولية وزير التربية ولا من وجود خطة تعليمية. وبين الكندري أن الجامعة لديها توجه بعدم تسليم شهادات الطلبة الخريجين من (البيون) إلا بعد تعديل كل منهم جنسيته، مشيراً إلى إن هذا الامر ليس من ضمن اختصاصه وعليه أن يعطي كل خريج شهادته لتصديقها، ويقوم الخريج بمتابعة أمر ملف الجنسية مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. وذكر الكندري أن هناك طلبة محرومون في بعض الصفوف مشيراً إلى حالة

ثول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappor

الاقتصادي السيئ، ووجهت الهاشم رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه منذ عام 2015 والحكومة تبحث في أربعة خيارات وتصورات لتمويل الاحتياطي العام، معتبرة أن هناك خطراً في اتخاذ القرار. وأكدت أن اللجنة المالية لا يمكن أن تتجاوب مع الحكومة ما لم تكن هناك خارطة طريق لطريقة صرف مبلغ الـ 20 مليار دينار. ولفتت إلى أن الدولة لديها قروض بقيمة 8 مليارات دولار إضافة إلى فوائد هذه القروض، ويجب سدادها في الفترة ما بين 2022 و 2027 بينما وضع الميزانية سيئ، فيما يخص السنوات الثلاث المقبلة.

وتساءلت الهاشم «كيف للحكومة أن تتمكن من السداد في ظل وجود وزير مالية غير متمكن وتصريحاته شعبية في الانتخابات، وهو إلى اليوم غير قادر على رسم السياسة التمويلية للدولة للسنوات الثلاث المقبلة ولا يملك هيكل تنظيمي لإدارة الدين العام». وتمنت الهاشم على سمو رئيس الوزراء أن يحفظ للكويت على ما تبقى من ماء وجهه على مستوى الجدارة الائتمانية حتى لا تخسر الكويت هذه الجدارة. وأكدت ان الهيكل التنظيمي

الصحة وايضا التكاليف المالية بعد ورود كشف لنا بقيمة الادوية التي تم صرفها لهم. 3- ترحيل كل متسول يتم القبض عليه هو وعائلته وابعاده عن البلاد وتغريم الكفيل الذي قام باستقدامه الى البلاد.

..وتستفسر عن التخلص من الإطارات

وجهت النائب صفاء الهاشم سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل جاء فيه:

- 1 - صدر قرار مجلس الوزراء بشأن نقل اختصاصات التخلص من الإطارات من الهيئة العامة للصناعة إلى الهيئة العامة للبيئة، لذا يرجى موافقتنا بالإجراءات التي تمت من قبل الهيئة العامة للبيئة والشركات الخاصة بالنقل والتدوير.
- 2 - يرجى موافقتنا بالمشايع التي تم تنفيذها من قبل صندوق حماية البيئة وتكلفتها المالية والشركات التي تمت الترسية عليها.
- 3 - توضيح سبب حرمان موظفي الهيئة العامة للبيئة من لبدلات المستحقة لهم وسبب تقليل مبلغ مكافآت الأعمال المتمازة.
- 4 - تزويدنا بخطة الهيئة لمراقبة البيئة البحرية وكيفية رصد جودة المياه في البيئة البحرية والإجراءات التي تمت بخصوص حالات الغرق الأخيرة.
- 5 - موافقتنا بأسماء الشركات المعتمدة لفحص المواد الكيميائية وآلية الموافقات، مع تقرير تفصيلي عن كل شركة تم اعتمادها.

الغانم يهنئ جمهورية كولومبيا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيته تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية كولومبيا الصديقة ليديوغارسي تورباي ورئيس مجلس النواب كارلوس كونسنا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.



مرزوق الغانم

«الداخلية» ترحى التصويت على «الإطفاء»

سلطان العبدان

أرجت لجنة شؤون الداخلية والدفاع اجتماعها أمس والذي كان مقرراً أن تصوت خلاله على الاقتراح بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء وإنشاء مستشفى لهم ومشروع القانون الحكومي بشأن قوة الإطفاء. وقال عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إنه حضر الاجتماع إضافة إلى النائب عبدالله الكندري، ملتصماً العذر لأعضاء اللجنة

الذين لم يحضروا، وبالتالي رفع الاجتماع لعدم اكتمال النصاب. وأكد حماد أن هناك اجتماعاً آخر سيحدد لاحقاً للتصويت على الاقتراح بقانون وكذلك المشروع الحكومي. واختتم حماد تصريحه بالقول: «نهنيء



سعدون حماد



مشاهدة الفيديو

أنفسنا والشعب الكويتي بنجاح العملية الجراحية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله، سائلاً الله العلي القدير الشفاء العاجل لسموه وأن يعود سموه لممارسة نشاطه لسموه بإذن الله».

الشاهين يدعو «المالية» لاستعجال إلغاء الفوائد» و«تطبيق الشريعة»

دعا النائب الشاهين لجنة الشؤون المالية البرلمانية إلى الاستعجال في إنجاز وإقرار الاقتراح بقانون الذي تقدم به وعدد من النواب لإلغاء الفوائد الربوية على قروض الاستبدال، وكذلك اقتراح تطبيق الشريعة الإسلامية على الاكتتابات العامة، خاصة أن هناك توافقاً نيابياً - حكومياً عليها. وقال الشاهين، في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إن المقترح الذي رفضته اللجنة التشريعية وأحالته إلى اللجنة المالية هو محل توافق نيابي - حكومي لأنه

يتسجم مع إرادة وزير المالية والنواب الذين تقدموا بالمقترح بصفة الاستعجال وأيضاً إرادة رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية الذين عبرا في الجلسة عن تأييدهما للمقترح ولكن مع رغبتهما بأن يأتي بقانون منفصل. ودعا الشاهين المالية للاستعجال في الموافقة على القانون الذي يقضي بإنشاء شركة تخفف عن المواطنين المتقاعدين والموظفين بان تتيح الاقتراض والاستبدال وفق الشريعة الإسلامية ويشكل ميسر أئناً الخدمة وبعد الخدمة، مبيناً ان المقترح يعود بالفائدة على مؤسسة التأمينات والمتقاعدين والموظفين ولا خاسر فيه. وأخ الشاهين إلى وجود طرف تحاول عرقلة المقترح لأن لديهم مشكلة مع وزير المالية، مستطرداً بالقول: كونكم تتقنون ضد



أسامة الشاهين



مشاهدة الفيديو

الوزير ومع الاستعجال فهذا حكم... ولكن لا تخلطوا هذا الحق بحق الوطن والمواطن وحق المتقاعدين والمتقاعرات بإقرار هذا الاقتراح. ولفت إلى وجود ملف آخر في اللجنة المالية وهو ملف تعديل قانون الاكتتابات العامة والذي هو أيضاً محل توافق نيابي - حكومي، مبيناً أن التعديل ينحصر في 3 كلمات بأن يكون الاكتتاب وفقاً للشريعة الإسلامية. وأكد أن وزير المالية ومجلس الوزراء موافقون على هذا التعديل، مشيراً إلى أن قرار مجلس الأمة كان قبل 5 أشهر بتكليف اللجنة المالية بالاستعجال في هذا التشريع. وأعرب عن أمله في إقرار اللجنة المالية هذين الاقتراحين حتى تكون الجلسة المقبلة هي جلسة إلغاء فوائد الاستبدال عن المواطنين وإقرار شرعية الاكتتابات العامة.

المويزري يسأل عن استرداد الأموال العامة

وجه النائب شعيب المويزري سؤالاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد قال في مقدمته: حسب ما جاء في الموقع الرسمي لوزارة العدل الأميركية بأن السلطات الأميركية المختصة قامت برفع 7 دعاوى قضائية لمصادرة عقارات وأصول أخرى تم شراؤها من قبل مسؤولين كويتيين سابقين بأموال مسروقة، وتعود ملكية هذه الأموال المسروقة للكويت.

وطالب النائب شعيب المويزري بتزويده وإفادته بالإجراءات التي قامت بها الحكومة لحماية واسترداد هذه الأموال العامة التي تعود ملكيتها للكويت.



شعيب المويزري

العبداني: يطلب مراسلات «غسيل الأموال»

وجه النائب رياض العبداني سؤالاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد جاء كالتالي: رفعت وزارة العدل بالولايات المتحدة الأميركية وتحديد مكتب المدعي العام الأميركي بولاية كاليفورنيا حسبما جاء في موقع رسمي عدة دعاوى قضائية (نزاع - مصادرة - استعادة) مبلغ يفوق 100 مليون دولار اختلسها مسؤولون سابقون في وزارة الدفاع الكويتية، وفقاً للشكوى المقدمة للمحكمة في مدينة لوس انجليس من عام 2009 إلى 2016 استخدم فيها مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الدفاع بذلك الوقت وشركاؤهم مكتب المدعي العام التابع لوزارة الدفاع في لندن لفتح ما لا يقل عن 6 حسابات مصرفية غير مصرح بها وتم تحويل أكثر من 100 مليون دولار من الأموال العامة الكويتية من بنك في لندن إلى الحسابات مصرفية غير مصرح بها في لندن، بالإضافة إلى ان الولايات المتحدة



رياض العبداني

الاميركية تسعى لاسترجاع ما لا يقل عن 104,380,000 دولار بشبهات غسل اموال تم غسلها من خلال مؤسسات مالية اميركية. وعليه، يرجى تزويدي بالإجراءات والتنسيق والمراسلات بين كل من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين (وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير العدل ووزير المالية) والجهات الحكومية التابعة وهي ادارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ووحدة التحريات المالية الكويتية فيما يتعلق مع القضية المخارة من قبل وزارة العدل الاميركية المشار اليها في مقدمة هذا السؤال وذلك وفقاً للمادة 127 من الدستور الكويتي «تتولى رئيس مجلس الوزراء (رئاسة) جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الاعمال بين الوزارات المختلفة».